الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: استراتيجية و علاقات دولية

الموضوع:

الهيمنة الامريكية و تحديات الصعود الصيني

إعداد الطالب:

- يوسف ساسة

لجنة المناقشة

الدكتور : زوبيري عبد الله	جامعة المسيلة	رئيسا
الدكتور :سالم حسين	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور : شطاب كمال	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم و على أله و صحبه أجمعين

و ما توفيقي الا من عند الله العزيز الحكيم

بعد الحمد و الشكر لله أتقدم بعبارات الشكر و العرفان الى كل من أمد لي يد العون لإنجاز هذا العمل ، أما الشكر أقل ما يسدي استاذي المشرف الدكتور " **حسين سالم** " الذي كان صدرا رحبا لي لا يمل و لا يكل عن توجيهي الى كل ما فيه صواب فله مني خالص الشكر و العرفان و عظيم الامتنان ، كما له كبير التقدير و الاحترام.

كما أشكر كل من ساهم بجهد أو نصيحة أو توجيه أو كلمة طيبة من الاساتذة الافاضل .

الى كل الاصدقاء و الزملاء فلهم أيضا خالص الشكر و التقدير

شكرا

إهـــداء

الى ينبوع الصبر و الامل و التفاؤل

الى جميع من فالوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية

الى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله أبي

الى زوجتي و أبنائي

الى من أثروني على أنفسهم

الى من علموني علم الحياة

الى من أظهروا لي ما هو أحلى من الحياة إخوتي

الى من كانوا ملاذي و ملجئي

الى من تذوقت معهم أحلى اللحظات أصدقائي

الى جميع الاساتذة و الزملاء و طلاب قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الى من لم أعرفهم.....

يوسف

مقدمة

مقدمة :

لقد عالج المختصون في ميدان العلاقات الدولية موضوعات كثيرة ومتشعبة، ونجد من بين هذه المواضيع موضوع الأحادية القطبية أو ما يسمى بالهيمنة الأمريكية وتفوقها داخل النسق الدولي ما جعل المختصون يبحثون عن الأسباب والدوافع الحقيقية وراء هذا الاستمرار في قيادة العالم لمدة طويلة ، منذ نهاية الحرب الباردة وتراجع الأداء للاتحاد السوفياتي. وما هي الدوافع والأسباب التي جعلت الو.م.أ تحافظ على ريادتها وكذلك النظرة المستقبلية لاستمرار الهيمنة الأمريكية في ظل بروز قوى صاعدة وإمكانية تأثيرها على بنية النظام الدولي. وهل يمكن أن نشهد عالم ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب وذلك ناتج لنمو وتطور بعض الدول مثل الصين وروسيا، المانيا، اليابان و قد

يؤدي الى تهديد الأمن و الاستقرار الدوليين لان الو.م.أ تسعى و بشتى الطرق للحفاظ على مكانتها كدولة مهينة لكنه في الأونة الأخيرة تدرك الولايات المتحدة الامريكية هشاشة عوامل قوتها على كل المستويات و قد ظهر جليا في موقفها الضعيف اتجاه الحرب الروسية على أكرانيا و اكتفت بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا.

و بما ان المقومات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و التكنولوجية ماهي الا وسيلة لتحقيق الغاية و هي الهيمنة و التي تخدم من خلالها الدولة مصالحها و تنفذ استراتيجيتها الداخلية و الخارجية فقد ارتأينا الى وضع هذه المقومات تحت المجهر لقياس قوة الدولة و مدى استغلالها داخل النظام الدولي و الى أي مدى يمكنها من تحقيق مصالحها الداخلية و الخارجية و الحفاظ على امنها القومي

1- أهمية الموضوع:

من خلال ما تقدمنا به أعتقد أن هذا الموضوع يكتسب أهميتين إحداهما علمية وأخرى عملية.

أ- الأهمية العلمية:

إن أهمية موضوع الهيمنة الأمريكية أصبح مادة دسمة للمختصين في ميدان العلاقات الدولية ولا سيما من قبل الأكاديميين وهذا ما يزيد بلوغ الحد الأقصى في تتبع مستقبل الهيمنة الأمريكية وانفرادها بقيادة العالم وضمان التفوق.

ب- الأهمية العملية:

- إن دراسة موضوع الهيمنة الأمريكية وتحديات الصعود الصيني تجعلنا نقف حول الرؤى المختلفة التي تهيمن عليها هاتين القوتين.

- وأيضا تقتضي الأليات والوسائل التي اعتمدتها الدولتين لتحقيق أهدافها ومصالحها المشتركة خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ في العالم وخاصة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

- حداثة الموضوع وأهميته والتطورات الراهنة مثل حرب أوكرانيا وبداية بروز بوادر في هيكل النظام الدولي وبروز نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

2- أهداف الدراسة:

- محاولة البحث عن سبب الهيمنة الأمريكية وقدرة استمرارها رغم التحولات الديناميكية والسريعة داخل النظام الدولي.

- محاولة البحث عن سبب التغير في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة والصين كدولة صاعدة.

- بناء صورة شاملة للعلاقات الصينية الأمريكية من خلال التطرق إلى جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية و الاستراتيجية

3- مبررات إختيار الموضوع:

أ- مبررات موضوعية:

- إن سبب إختيار هذا الموضوع راجع لأهميته بحد ذاتها من خلال إبراز الأسباب الحقيقية لتأثير الصين كدولة قوية اقتصادية على دول أخرى تملك مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية الولايات

- البحث عن حقيقة وعمق العلاقات الصينية والأمريكية (تنافس او صراع، تقارب وتعاون).

- محاولة معرفة السبب الرئيسي الذي حال دون ان تنهار هذه القوة العظمى (الو.م.أ) واستمرارها منذ أزل بعيد وزادت قوتها بعد الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي ما فسح المجال للولايات المتحدة الامريكية اتباع سياسة ملء الفراغ

ب- مبررات ذاتية:

- محاولة تقديم إضافة على هذه الدراسة.

- اعتبار أن الصين دولة ناشئة بتعداد سكاني ضخم. كيف لها أن تقف الند للند مع قوى عظمى تاريخيا وازدادت قوتها وهيمنتها على العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.

- البحث عن الأسباب الحقيقية التي تدفع بالدول الكبرى إلى البحث عن القوة والهيمنة.

4- إشكالية الدراسة:

– كيف يتم توصيف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة مع باقي الدول خاصة الدول الصاعدة مثل الصين لفترة ما بعد الحرب الباردة؟

ولتوضيح هذه الإشكالية تم وضع الاسئلة الفرعية الآتية:

– ماهي أبرز المفاهيم النظرية لعالم ما بعد الحرب الباردة المساعدة على دراسة الهيمنة االأمريكية داخل النسق الدولي؟.

– ما هي العوامل التي جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة على باقي الدول؟.

– كيف تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الصاعدة مثل الصين وألمانيا، واليابان، في ظل المنافسة الشرسة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي و تداخل المصالح مثل : البحث عن مصادر الطاقة؟.

5- فرضيات الدراسة:

ولمعالجة هذه الإشكالية وضعت الفرضيات التالية:

– إن قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية هو ما جعلها كدولة مهيمنة على دول العالم.

– استراتيجية الدول الصاعدة مثل الصين وروسيا المناقضة للإستراتيجية الأمريكية في ظل مؤشرات تراجع القوة الأمريكية سيكون سببا في زيادة التنافس بين البلدين والدخول في حرب باردة جديدة.

– الاحتياج الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى الاعتماد المتبادل الاقتصادي كمجال من مجالات التعاون يمكنها أن تخفف من حدة الخلافات بين البلدين وبجعلها علاقات تنافسية او تعاونية

- طبيعة النظام الدولي وبروز نظام دولي جديد هو من يحدد طبيعة العلاقات الصينية الامريكية مستقبلاً.

6- المقاربات المنهجية:

نظراً لطبيعة الموضوع وتشعبه وجب علينا التقيد بالموضوعية العلمية حيث تقتضي منا الأخذ والتكامل المنهجي. فقمنا بتوظيف المناهج المناسبة للدراسة وهي:

أ- المنهج التاريخي:

يقال أن التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية، فإن الاستعانة بالمنهج التاريخي لا بديل عنه لدراسة موضوع الهيمنة الأمريكية على العالم في ظل الأحادية القطبية وما سيتمخض عليه مستقبلاً في ظل بروز دول قوية اقتصاديا واكثر تنافسية مثل الصين ولهذا نحاول أن نتوقف عند أهم المحطات البارزة في أسباب عوامل بروز الصين لمنافسة وكسر الهيمنة الأمريكية.

ب- المنهج المقارن:

حيث نتطرق في دراستنا إلى المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي لها مسيرة طويلة وحافلة بالإنجازات في الساحة الدولية وكقطب مهيمن على العالم والصين كدولة قفزت قفزة نوعية على المستوى الإقليمي والدولي في عدة مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية.

ج- المنهج الوصفي:

إن استعمال المنهج الوصفي إنما الغاية منه التوصل إلى نتائج دقيقة وأكثر موضوعية تعطي الدراسة أهمية علمية خاصة وأنها تسلط الضوء على قوتين كبيرتين فاعلتين في المجتمع

الدولي (الصين- الو.م.أ) وبات يطلق عليها الكباب(G2) لما تملكه من مقومات اقتصادية وسياسية وعسكرية.

7- تحديد المفاهيم:

أولاً: مفهوم الهيمنة:

اتفق الباحثون على إرجاع مفهوم الهيمنة إلى المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس (Thucydide) [1] في وصفه الحرب البيلوبونيزية، ولكن مفهوم الهيمنة اتسم بالتعقيد بحسب إدعاء ريتشارد ليبو وروبرت كيلي وذلك بتمييزه بين الهيمنة(Hegemonia) على القيادة الشرعية التي تعني السيطرة ولا تنحصر نظرة ثيوسيديدس للهيمنة في إطار مادي يتمثل في امتلاك القوة، ولكنها تتطلب من الدولة المهيمنة اكتساب الشرعية فالهيمنة الناجحة عنده تسعى للحفاظ على الولاء بتوفير مكافآت للدول الواقعة في فلكها أو على الأقل للطبقات السياسية القوية.[2]

8- الدراسات السابقة

1- كتاب جوزيف ناي بعنوان" القوة الناعمة" وكتاب " مستقبل القوة" الصادر سنة 2010 والذي تبلورت أفكاره عن ثلاث مصادر لكل دولة.

---

[1] ثيوسيديدس، مؤرخ يوناني من أشهر كتبه التي أرخت للحرب بين أسبارطة وأثينا، تاريخ الحرب البلوبونيزية.

[2] لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية، مجلة سياسات عربية، ع21، تاريخ الإطلاع 2022/05/20.

- ثقافتها حيث تجذب الآخرين.
- قيمها السياسية حيث تتمسك بأهدافها سواء في الداخل أو الخارج.
- سياستها الخارجية.

2- كتاب التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، تهدف هذه الدراسة إلى اعتبار أن القارة الإفريقية أصبحت هي المغذي والنواة للاقتصاد العالمي وسوق يستهوي كبريات القوى العالمية كما لا ننكر الموقع الاستراتيجي للقارة الإفريقية.

3- مذكرة بعنوان" العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة من إعداد نجيم هدفاني تطرق فيها إلى شكل النظام الدولي ثم تطرق إلى القضايا المنازع عليها من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكذا مجالات التعاون ورسم مسار العلاقات الصينية الامريكية وكذا أسس قوة الدولتين وعوامل تفوقها داخل النسق الدولي.

القوة الصلبة:

الذي تعني القدرة على فرض الهيمنة والسيطرة على الآخرين ويكون باستعمال القوة بمفهومها التقليدي باستعمال وسائل مختلفة كالإكراه أو الحوافز المادية. أو ما يطلق عليه(الحزرة) وتعتبر القوة العسكرية والاقتصادية ومن أهم مصادرها.

القوة الناعمة: إن مفهوم القوة الناعمة يختلف عن القوة الصلبة (التقليدية) لأن الدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة الدولية باستعمال أسلوب الترغيب، وهي تربط القوة على قدرة الآخرين على توجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية كالثقافية والايدولوجية حسب طرح جوزيف ناي

القوة الذكية: هو نتاج المزج بين القوتين الناعمة و الصلبة ولكن وفقاً لاستراتيجية محددة تجمع بينهما وتعد الولايات المتحدة الامريكية أحد النماذج للقوة الذكية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

لقد برزت عدة مفاهيم ومصطلحات في حقل لعلاقات الدولية ما دفع المختصون في هذا المجال إلى الوقوف عند هذه المفاهيم الجديدة والتي لها أهمية بالغة في الحقل المعرفي ونجد من ين هذه المفاهيم الجديدة والتي تتميز بالتغير والسرعة في التحول ومن بينها مفهوم القوة الصينية، السيطرة، النزاع، الصراع السلاح الاستراتيجي، التغير في شكل النظام الدولي.

المبحث الأول: ماهية القوة في العلاقات الدولية (المفهوم- الأدوات والخصائص)

المطلب الأول: التحول في مفهوم القوة في العلاقات الدولية

1- مفهوم القوة:

يعد مفهوم القوة من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية والتي من خلالها يتم تفسير التفاعلات الدولية، والمواقف التي تتخذها الفواعل المختلفة، وهذا ما يسهل فهم العلاقات الدولية، وتطور مفهوم القوة وتعددت اتجاهاته على مر التاريخ، فيما بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة على الإقناع والتأثير في العصر الحديث، إلا أنه طرأت عليه تحولات عدة نابعة من التغير والتطور الملازمين لواقع العلاقات الدولية المتسم بالتعقيد والتشابك وما ترافع معه من محاولات متباينة للتنظير لهذا الواقع بمفاهيمه وعلى وجه الخصوص مفهوم القوة. وهنا يمكن القول أن

العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة، أي امتلاك القوة أو زيادة القوة مثلما طرح هانز مورغانتو (Huns Morgenthau) بقوله " أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة".[1]

[1] إيمان قديح، تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماستر أكاديمي(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، السنة 2018/2017، ص12.

ويعد مفهوم القوة من المصطلحات الموظفة بغزارة في حقل العلقات الدولية لما توليه الوحدات الدولية لها أو باستعمال مرادفاتها كالهيمنة أو السيطرة.

وقد اختلف علماء السياسة في وضع تعريف موحد لمفهوم قوة الدولة، لأن مفهوم القوة يختلف في التأثير والقدرة والسلوك، وعدم وجود إجماع بين المفكرين والمحللين والسياسيين لتنوع صور وشكل القوة.

ويعد ميكافيلي من أهم رواد المدرسة الواقعية التي تعتمد على مفهوم القوة، فقد اعتبر أن القوة هي من العناصر الأساسية لقيام الدولة، ويؤكد أن الدولة هي قوة توسعية، حيث أن وجود الدولة أو المؤسسة أو المنظمة يعتمد بالدرجة الأولى على ديمومتها وتوسعها.[1]

ويعرفها ابن خلدون " هي التأثير والنفوذ والسلطة، كما يجسد مفهوم القوة في العلاقات الدولية أحد المحددات الرئيسية لفهم سلوك الدول، أي هي تلك القوة القادرة على تغيير سلوك الدول للحصول على النتائج التي ترغب عليها تلك الدول، أي صاحبة القوة وتأثيرها داخل النسق الدولي خاصة محدد القوة العسكرية هو الذي يلعب دورًا أساسياً وتقاس من خلاله مكانة الدول، وقدرتها على التأثير في السياسة الدولية، حتما هذه الدول تمتلك جيوش مجهزة بأحدث الأسلحة وبعتاد عسكري جد متطور ليتسنى لها حماية مصالحها الداخلية والخارجية، وهذا ما سينعكس ايجابا على حماية أمنها والحفاظ على بقائها.[2]

ومع تطور العلاقات الدولية أصبح مفهوم القوة لا يقتصر على القوة العسكرية فحسب بل تعداها إلى القوة الاقتصادية به وحجم الثروة الباطنية أو المنتجة وكذا المساحة لجغرافية والقيم

---

[1] عادل علي سليمان موسى العقبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية (1991-2017) المنظور الأمريكي- دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018.

[2] عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع: 2022/5/19، 17.20.

الثقافية و طبيعة القيادة السياسية وغيرها من المحددات الاخرى التي ستعان بها لتصنيف الدول القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة، الكبرى والصغرى، العظمى وغير العظمى.[1]

لقد ارتبط مفهوم القوة ارتباطا وثيقا بالمدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية ويعتبر مفهوم أساسي ومحدد رئيسي لفهم سلوك الدول، خاصة مع الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي فمفهوم القوة عند الواقعيين يستند على الموارد المادية الملموسة كالقوة العسكرية المتمثلة في الجيوش والعتاد في جميع مناطق العالم إضافة إلى القوة الاقتصادية وهذا في مفهوم القوة التقليدية أما المفهوم الحديث للقوة فهناك دول لا تملك قوة عسكرية كبيرة ولكنها تملك قوة اقتصادية هائلة ونجد أن من رواد هذا الاتجاه جوزيف ناي والذي أطلق عليه مصطلح القوة الناعمة مثل السياسة التي تنتهجها الصين.

ولما كانت العلاقات الدولية تتميز بالديناميكية والتطور، كان القاسم المشترك بين جميع الباحثين والمنظرين في مفهوم القوة الشاملة أي التخطيط للسيطرة على الدول الأخرى وفرض الهيمنة على مقدوراتها وصنع القرار فيها وفي هذا الإطار يعرف مودلسكي القوة بأنها " قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوافرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب أن تتبعه الدولة الأخرى".

وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي بدأ مفهوم جديد للقوة في التبلور ويتضمن وسائل جديدة، وقد أثبتت فاعليتها وتركت انطباعا حسنا في النسق الدولي خاصة تلك الدول التي تفتقر غلى مقوم أو أكثر من مقومات تعريف القوة الاملة التقليدي للدول وأصبح المفهوم الجديد يعرف باسم" القوة الناعمة" وكان" جوزيف ناي" أول من صاغ هذا المفهوم في كتابه بعنوان" مقدرة للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" سنة 1990. ثم قام بتطوير المفهوم في كتابه

[1]عبيد الحلمي, تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة ، المرجع السابق

الصادر عام 2004 بعنوان" القوة الناعمة، وسائل النجاح في السياسة الدولية" ونعني بالقوة الناعمة القدرة على ممارسة التأثير والنفوذ على الساحة الدولية بقوة تتجسد في الأفكار والمبادئ والأخلاق ومن خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والثقافة والفن دون اللجوء إلى القوة العسكرية والإكراه.[1]

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أكبر النماذج التي تشمل جميع جوانب مقومات القوة العسكرية، الاقتصادية، والجغرافية والجيوبوليتيكية، وهذا ما جعلها كقوة فريدة في العالم وفرض هيمنتها باستعمال مقوماتها (مقومات القوة) في تحقيق أمنها ومصالحها الحيوية خارج وداخل نطاقها الجغرافي.

وقد أطلق على هذا مصطلح القوة الصلبة.[2] ومع ظهور قوى كبرى غير عسكرية مثل اليابان، ألمانيا، الصين وكذلك انهيار القوة العسكرية العالمية مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وهنا ازدادت قوة الدول الصناعية الكبرى الصاعدة عالميا. وهذا ما دفع إلى طرح بعض التساؤلات عن جدوى وجود القوة العسكرية وفقا لما يقتضيه الأمن الإقليمي لها وحماية أمنها الإقليمي وهذا ما أدى إلى مراجعة مفهوم الأمن الإقليمي لدى الدول القومية وكذا زيادة الاتفاق المالي جراء استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى أن الأمن الإقليمي أصبح مرتبطا بالعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والدبلوماسية فكان على الدول الاهتمام بهاته الجوانب المهمة خاصة في ظل نظام عالمي متعدد المستويات.[3]

---

[1] عبد الله محمد الشنية، القوة في العلاقات الدولية، مجلة الاتحاد، 2021/11/29. تم الاطلاع: 05/19/ 2022،18.01.

[2] عادل علي سليمان موسى العتيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية ، المرجع السابق

[3] إيمان قديح، تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية ، ص ص ، 17 18

ولما كان مفهوم القوة في العلاقات الدولية ارتبط بمفهومين حيث استخدم البعض مفهوم القوة بمعنى عناصر القوة(العسكرية والاقتصادية) بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين وفي هذا الصدد. عرف " هانس موغانتو" القوة على أنها" قدرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين".

ويعرفها جوزيف ناي في كتابه" تناقض القوة الأمريكية" والذي وضح فيه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف قدراتها العسكرية والاقتصادية وهيمنة الثقافية على ثقافات الأمم حيث أن مفهوم القوة ارتبط بقدرة الدولة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. وهذا الرأي سانده أصحاب المدرسة الواقعية ولكن أصبحت الجدلية هي المصادر تكون أولى بالاستخدام وفقا للظروف والسياق والموقف التي تستخدم فيه.[1] هذا مفهوم القوة اصطلاحا

مفهوم القوة إجرائيا: يتمثل في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف أشكال القوة في تحقيق أهدافها ومصالحها وتعزيز هيمنتها ومكانتها في النظام الدولي.[2]

- **القوة الصلبة:**

جاء هذا التعريف للدلالة على المفهوم التقليدي للقوة والذي يكون من أدواته الإكراه وتقديم الحوافز المادية. وحسب جوزيف ناي يمارس وفق ثلاثة طرق إما بالتهديد و الإكراه أو التحفيز أو عن طريق الجذب ويكون بوسائل اقتصادية أو عسكرية. [3]

وارتبط هذا التعريف بالمدرسة الواقعية لاعتمادها على مفهوم القوة كمحدد رئيسي لفهم سلوك الدول، لأن فوضوية النظام الدولي التي تؤدي غلى زيادة قوتها للحفاظ على أمنها

[1] نجيم هدفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون (فترة ما بعد الحرب الباردة)، مذكرة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص ص، 19، 20.

[2] عادل علي سليمان موسى العتيبي، مرجع سابق، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص8.

واستقراراها والتفوق على خصومها (الواقعية الهجومية) أو الحفاظ على وضعها الراهن بالتوازن في القوة مع خصومها (القوة الدفاعية).

ويرى الواقعيون أن القوة هي الوسيلة للوصول غلى الغاية وهي تحقيق الأمن والبقاء".[1]

- **القوة الناعمة:**

يعتبر مفهوم القوة الناعمة مفهوم حديث للقوة يرتكز على عدة مقومات ويلغي المفهوم التقليدي للقوة باستعمال القوة العسكرية بل تقوم القوة في العلاقات الدولية على مصادر حديثة وأكثر مرونة كالتكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي واعتبرت جوهرية في تقدم القوة الدولية.[2] مستدلا بقوله ما قاله ميكافيلي لأمراء إيطاليا بأن يكون المرء مالكا لهاتين الصفتين معا، وتبلورت القوة الناعمة عند جوزيف ناي وفق كتابه" القوة الناعمة" وكتابه" مستقبل القوة" الصدر سنة 2010 على مصادر ثلاث لكل دولة:

1- ثقافتها (حيث تجذب الآخرين).

2- قيمها السياسية (تتمسك بأهدافها سواء في الداخل أو الخارج).

3- سياستها الخارجية (حيث يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية).[3]

- **مفهوم القوة الذكية: (Smart Power)**

وهذا المفهوم (القوة الذكية) يوصف بالقدرة على المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ولقد وظف هذا المفهوم من طرف سوزان نوسل(Suzanne Nossel) في مقال منشور بمجلة (Forigns Affairs) بتاريخ 21 يناير 2004 وتم الترويج له من طرف جوزيف ناي

[1] عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية، مرجع سابق

[2] عادل علي سليمان موسى العتيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991 – 2017 (المنظور الأمريكي دراسة حالة) رسالة ماجستر منشورة علوم سياسية ، كلية الاداب و العلوم، جامعة الشرق الاوسط، كانون الأول – 2018 ،ص8.

[3] المرجع منفسه، ص8.

وريتسارد أرميتاج، وفي تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(Csis) سنة 2007 ليصبح هذا المفهوم متداول على نطاق واسع باعتباره شكلا من أشكال القوة.

والقوة الذكية تتوقف على قدرة الدول في المزج بين القوة التقليدية والقوة الناعمة أي تقوع على الترسانة العسكرية والقوة الاقتصادية بالإضافة غلى الاستثمار في الشراكات والتحالفات والتأثير الدولي عن طريق القيم الثقافية والسياسات، فالدول التي تستطيع توظيف هذا المفهوم تحقق نتائج في غاية الأهمية.[1]

[1] عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق

المطلب الثاني: أدوات القوة و خصائصها

يتأثر اكتساب الدولة للقوة التقليدية هامش المناورة داخل النظام الدولي ويعطيها مساحة أكبر في استخدام الأدوات الدبلوماسية هذا في حالة السلم لتحقيق أهدافها ومبادئها، أو يتغير بتغير الأوضاع داخل بنية النظام الدولي لأنه في حالة الحرب تصبح كل الوسائل متاحة بداية من القوة العسكرية والاسلحة الاستراتيجية وكل ما هو متاح لأن القوة لا تعترف بلغة المنطق ولا بلغة العقل، ولا حتى بالقيم والمبادئ وهنا يظهر جليا هدف وحيد وهو تحقيق المصلحة.

أولا: الأدوات

1- الأدوات العسكرية:

وهي أهم أدوات القوة والتي من خلالها يتم نمو الدول وتقاس نسبة القوة العسكرية بناءً على ما يلي:

- الإنفاق الحكومي من الدخل القومي لوزارة الدفاع.
- التطور التكنولوجي واندماجه في صناعة الأسلحة المتطورة من شأنها أن تصل إلى حد بعيد وبدقة عالية وهذا ما يتيح لهذه الدول فرض منطقها والحفاظ على أمنها القومي وتحقيق مصالحها الداخلية والخارجية مثل الصواريخ الباليستية والغواصات النووية والاسلحة الاستراتيجية، والصواريخ العابرة للقارات والطائرات الحربية العالية الدقة وتشمل القوة العسكرية لأي دولة بصفة رئيسية قواتها المسلحة بفروعنا البرية والبحرية والجوية.

2- الأدوات الاقتصادية:

ولقد تحول مفهوم الدولة وقوتها من التركيز على القوة العسكرية إلى التركيز على القوة الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ونموها وتطورها، سواء من الناحية التجارية أو القطاع الصناعي وحتى الجانب الزراعي واستغلال الثروات الطبيعية التي تمتلكها. وهذا ما يتيح لها تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الدخل القومي. وهذا ما ينعكس بالضرورة على الدخل الفردي وبالتالي تحقيق الرفاه للأفراد إلى جانب إمكانية الاستثمار خارج البلاد، والمساهمة في حجم الانتاج في السوق العالمي وتحقيق مفهوم القوة السياسية.

ولتحقيق القوة الاقتصادية في العالم يجب توفر العديد من العوامل التي سووف نتحدث عنها.

2-1 عوامل تحقيق القوة الاقتصادية في العالم:

- توفر الموارد المادية والطبيعية وتنوع موارد الطاقة (البترول، الفحم، الغاز، الثروة المعدنية، الذهب، الالماس، الحديد، توفر الاراضي الخصبة أو الاراضي الزراعية الجيدة التي تناسب زراعة بعض المحاصيل كالأرز والقمح، القطن والسكر والنخيل...الخ.
- استغلال الموارد المتوفرة على أفضل وجه.
- نسبة ادماج التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتجات التي تعتمد على المواد الخام وتوفير الأسواق الخارجية لتسويق المنتجات وهذا ما دفع إلى تنافس دولي على هذه الاسواق.
- الاهتمام بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي. فبعض الدول قفزت إلى ميدان المنافسة العالمية لاهتمامها بالتطور العلمي والاختراعات العلمية.

– توفير رأس المال فهناك عديد الدول لها ثروات باطنية لكنها لا تمتلك الموارد المالية الضرورية لتغطية تكاليف الانتاج والتسويق.[1]

3- الأدوات الدبلوماسية:

لقد ظهرت الدبلوماسية في القرون الماضية وهي تعتبر محدد من محددات قوة الدولة. وتمارس خارج نطاق الدولة وداخلها (السفارات، التنظيمات) والهدف يختلف في الشكل لكن الهدف المشترك وهو تحقيق المصلحة، ويقوم بها وزراء الخارجية والسفراء والقنصليات والمفوضيات ولا تقتصر على الدبلوماسيين فقط بل تتعداها إلى الملحقين التجاريين والاعلاميين والثقافيين والملحقين العسكرين وعناصر الاستخبارات ...الخ.

فالدبلوماسية ماهي إلا أداة للتعبير عن آراء ومواقف الدولة داخل النسق الدولي ولا يقتصر دورها في توضيح السياسات والمواقف والتنسيق السياسي وإجراء المفاوضات وعقد المعاهدات بل أصبحت إطارًا لأنشطة واسعة النطاق تتم بين الحكومات و المؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب تحديد حدودها وحصرها.[2]

4- العامل السكاني:

فالدولة التي لها كثافة سكانية عالية تؤثر في قراراتها الخارجية لأنها تستطيع أن تبسط يدها على الثروات الطبيعية لها واستغلال جميع مواردها المتاحة في عملية الانتاج وعدم ترك المجال للدول الأجنبية للاستثمار داخلها وهذا ما يوفر لها دخل قومي ينعكس ايجابا على أدائها في هذا النسق الدولي وتعزيز القوة العسكرية لهاته خاصة لأن الحرب التقليدية مازالت تلعب

[1] فاطمة مشعلة، مقال الكتروني ، القوة الاقتصادية في العالم آخر تحديث (2022/05/20 15:30 (www.mogatel.com

[2] عادل على سليمان موسى العقيبي ، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991 _2017 (المنظور الأمريكي دراسة حالة) ص 30 31

دورا مهما رغم التقدم التكنولوجي. وكذلك الدولة التي تمتلك كثافة سكانية عالية يصعب السيطرة عليها تماماً إذا ما تم قهرها.[1]

5- الأدوات الاستراتيجية:

تستعملها الدولة لتوفير المعلومات التي تحتاجها عن الدول الأخرى وخاصة الدول التي تشكل خطرًا عليها سواءً كان خطرًا سياسا أو اقتصاديا أو عسكريا وتقوم وسائل الاستخبارات بجمع المعلومات الخاصة بقدرات ونوايا وخطط تحرك الاطراف الاخرى ذات العلاقة بمصالح الدولة السالفة الذكر.

ثانيا: خصائص و أشكال القوة في العلاقات الدولية

- متنوعة الأشكال والمصادر.
- تعتبر القوة من المفاهيم الحركية والديناميكية وغير ثابتة.
- تتكون من العناصر والمتغيرات المادية وغير المادية وتترابط مع بعضها البعض.
- تتميز قوة الدولة بالنسبية(ليست مطلقة) وتقاس بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى وكذلك القدرة على التوظيف الفعلي لمصادر القوة.
- تظهر القوة بشكل تدريجي وليس بشكل سريع، فبعض الدول الضعيفة نسبيا يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع) وتصبح قادرة على التأثير على دولة أخرى أقوى منها وإجبارها على تغيير سياساتها (تراجعت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام مقاتلي فيتنام مع أنها تملك أسلحة الدمار الشامل خوفا من رد فعل الصين وروسيا).
- الدولة لا تملك القدرة استخدام قواتها ذاتيا.

2 شسيماء عويس أبو عبيد ، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية ، المعهد المصري للدراسات من الموقع

https://eipss_eg_eg_og.odn.ampproject

1- القوة كجوهر رفي للعلاقات الدولية:

- إذ تعتبر هي النواة الأساسية للدول في الجوانب السياسية والاجتماعية.

- الفرق بين االقوة والسلطة (السلطة تمارس قوتها داخل مجالها وتسعى من خلالها لتحقيق وحدة الجماعة والحفاظ على الاستقرار

2- القوة كوسيلة للهيمنة :

تسعى من خلالها الدولة إلى البحث عن اكتساب النفوذ والتأثير وتحقيق مصالح الدولة (حماية الأمن القومي وتحقيق المصالح القومية والوظيفية) والحفاظ على استقلالها وهي ترجمة لمقولة ميكافيلي " الغاية تبرر الوسيلة".[1]

القوة تعتبر الوسيلة للإجبار والإكراه والقسر وتكون في شكل التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين استعمال الاجبار والقسر من جهة ثاني

القوة فرضتها أو كنتاج لطبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضوية وانعدام سلطة فوق دولية وتنظم وتضمن الأمن الدولي وهذا ما جعل الدول تشعر بالخطر وبالتالي تسعى بكل الطرق إلى امتلاك القوة لضمان أمنها واستقرارها أو بالأحرى تضمن البقاء[1]

[1] عادل علي سليمان موسى العقيلي ، االمرجع السابق ، ص ص ، 51، 54

المبحث الثاني: أشكال القوة ودورها في فرض الهيمنة

لقد كان شكل القوة ينحصر في المفهوم التقليدي للدلاة على القوة العسكرية وهذا ما جاء به رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية ومع بروز دول قوبة لها وزن في المحيط الدولي ولكنها لا تملك قوة عسكرية كبيرة مثل ألمانيا والصين واليابان. وهذا ما جعل المختصون يميزون بين عدة أشكال للقوة (المظاهر والمصادر)

المطلب الأول: القوة السياسية

وفي هذا الإطار نعرف كل من بادلفورد (Padelford) ولنكولن (Lencoln) القوة على أنها " المجموع الكلي لقدرات الدولة التي أعدت للاستخدام من أجل تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية".[1]

وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت الأنظمة السياسية منسجمة ومتوافقة ضمن إطار الدولة. كما كانت الدولة تمارس الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية كلما أعطى ذلك مكانة وقوة سياسية لها مما ينعكس عليها في العلاقات الدولية مع باقي الوحدات.[2]

لذلك نجد أن أية دولة تحتوي على إمكانيات كامنة فيها، قد يستثمرها الشعب والنظام الدولي يحكمه ويمثل أداته التنفيذية بشرط وجود توافق وانسجام بين الشعب والنظام الحاكم، أما إذا كان هناك تنافر وتضاد بين الشعب ونظامه الحاكم هنا يحدث تباعد بينهما، وتظل إمكانية الشعب وقدراته راكدة في توفر المناخ المناسب لإطلاقها.

---

[1] نبيل بكاكرة، التنوع والتغير في مضامن القوة نحو فهم جديد لعلاقات الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع19، جوان 2018.

[2] عادل علي سليمان العقيبي، مرجع سابق، ص36.

وهناك فرق بين البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية تطلق طاقات الشعب الخلاقة لأنها مستمدة قوتها من الشعب، بينما الأنظمة الديكتاتورية أو التيوقراطية[1] نجدها تكبت قدرات الشعب وتمنع انطلاقه خوفا على بقائها،[2] وبالتالي يؤثر على قوة الدولة ويمنع تطورها ولذلك نجد " أن قناعة موغانتو بأن الطبيعة البشرية هي المدخل الجوهري لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية قادته إلى البحث في القوانين الموضوعية التي تحكم هاته الأخيرة. والتي نجد جذورها في طبيعة الإنسان ذاته إذ يقول:" إن المجتمع الدولي يحكم بواسطة قوانين نجد جذورها في الطبيعة البشرية، ومن خلال كتابه السياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب والسلم(1948)، وربط السياسة الداخلية للدولة بسياستها الخارجية.[3] ويقصد هنا:

تأثير الجاذبية والرأي العام في السياسة الخارجية حيث يرى جوزيف ناي أن فكرة الجاذبية والإغراء تصلح على مستوى العلاقات بين الأشخاص لكنها أقل صلاحية في مستوى العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين.[4]

حيث يخضع صناع القرار للعديد من القيود المؤسسية والبيروقراطية ويقل تأثير الرأي العام بالنظر إلى عدم اهتمام هيف الأغلب بقضايا السياسة الخارجية لعدم تأثيرها بشكل مباشر في توزيع الموارد داخل المجتمع.

هذا التأثير يكاد ينعدم أو ينعدم في الأنظمة غير الديمقراطية. ومن هنا يمكن القول أن المجتمع هو اللبنة الأولى لصناعة السياسة الخارجية إذا كان هناك نظام يضمن الحريات ويصنع السياسة التشاركية داخل إقليم الدولة

---

[1] التيوقراطية: أنظمة ذات بعد ديني

[2] ايمان قديح، المرجع سابق ص 39 40

[3] نبيل بكاكرة، التنوع والتغير في مضامن القوة نحو فهم جديد لعلاقات الدولية، مرجع سابق.

[4] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، ص66. http:// studies. Aljazera.net.

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية

نعني بالقوة الاقتصادية كل ما تمتلكه الدولة من موارد أو ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجيتها مثل الموارد الغذائية ومصادر الطاقة وامتلاكها للتكنولوجيا بالإضافة إلى الموارد المعدنية.[1]

وللاستفادة من التعدين يتطلب توافر مقومات متمثلة في الخبرة و التكنولوجيا ورأس المال والقوة العاملة والسوق. لأن القوة الصناعية هي النواة للقوة العسكرية (انتاج السلاح).

ونجد أن معظم الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا ولها اقتصاد قومي يخدم موقفها على المستويين الإقليمي والدولي ويزيد من مصداقيتها ونفوذها في المجتمع الدولي.[2]

وبعد الحرب الباردة وسقوط النظام الاشتراكي ونشر الايديولوجية الليبرالية أدى إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي كونه المحرك الأساسي لكل دول خاصية في ظل توفر الأسواق وانتهاج معظم الدول للنظام الليبرالي (حرية التجارة والتنافس).[3]

وتلعب القوة الاقتصادية دوراً محوريا للدولة تجاه الدول الأخرى وتجعلها ترضخ لها وتقوم بأشياء لصالحها ولا ترغب فيها.

وقد أضاف إلين فروست عناصر أخرى للقوة والهيمنة الاقتصادية تتمثل في الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة.[4]

---

[1] عادل علي سليمان العقيبي، مرجع سابق، ص ص،42 45

[2] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2005، ص68.

[3] Www.researchgate. net. 10 :05. 24/05/24

[4] إيمان قديح، مرجع سابق، ص31.

المطلب الثالث: القوة العسكرية والتكنولوجية

تعد من المفاهيم التقليدية لقوة الدولة من خلال استعراض القوة عن طريق المناورات أو الاستعراضات العسكرية مثلاً أن تشكل حالة الردع للدول الأخرى، وتقترن القوة العسكرية بالقوة والهيمنة.[1]

أولا: القوة العسكرية: تعد الجهاز الذي من خلاله يمكن قياس قوة الدولة ويربط المختصون القوة الشاملة والتوازنات الاستراتيجية يمكن تحديدها ومعرفتها من خلال التوازن العسكري منفرداً أو في إطار التوازن الاستراتيجي للقوة الشاملة ومن بينها نذكر ما يلي:

1- قياس حجم القوة البشرية في القوات المسلحة.

2- نسبة امتلاك الدولة لمختلف الأسلحة خاصة الأسلحة الاستراتيجية.

3- الإنفاق العسكري (مساهمات الدولة).

4- حجم المساعدات العسكرية الخارجية من الدول الصديقة والحليفة.

ثانيا: القوة التكنولوجية ونسبة التحكم فيها

وتتمثل أساساً في إدخال الأنظمة المعلوماتية الحديثة العسكرية والمدنية والزراعية لأنها أساس التطور وقياس قدرة الدولة. لضمان أمنها واستقرارها.

ولقد أصبحت التكنولوجيا من الوسائل القوة السياسية للدولة. ومن خلالها ينتج لها فرض إرادتها على المجتمع الدولي، تقاس القوة للدولة على عدة ركائز نذكر منها ما يلي:

[1] عادل علي سليمان موسى العقيبي، مرجع سابق، صٍ ص 48 50

1- ما تحققه الدولة من تقدم علمي في مجالات الدراسة في المدارس والجامعات واهتمامها بالبحث العلمي وتدعيمه، بالإضافة إلى إقامة مراكز الدراسات والبحث ونقل الخبرات وتطوير البحوث العلمية.

2- استعمال الدولة للوسائل الحديثة وتقنيات الرصد والاستطلاع فالوسائل العسكرية الحديثة من الأقمار والغواصات لحماية نفسها بالإضافة إلى توسيع مجالاتها لتشمل المجالات الزراعية والخدماتية والصحة والتعليم...الخ.[1]

[1] عادل علي سليمان موسى العقيبي . المرجع السابق، ص50

.

المبحث الثالث: علاقة القوة بالهيمنة ومستقبل العلاقات بين الدولتين

تعد الهيمنة كمفهوم أكاديمي مظهر من مظاهر القوة، وما القوة إلا وسيلة لتحقيق الهيمنة والسيطرة والتحكم من قبل قوة عظمى قادرة على توجيه النظام الدولي تشاركها دول أخرى لها مؤهلات كبيرة تمكنها من أن تلعب دورًا محوريا داخل إقليمها أو على مستوى النظام الدولي وكمثال على ذلك يمكن أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشريكة التي لها وزن على الساحة الدولية كالصين وألمانيا وروسيا".[1] وهنا يمكن أن نقول أن القوة أداة من أدوات السياسة الخارجية.

المطلب الاول: القوة كوسيلة للدفاع (الواقعية الدفاعية)

ومن أهم المدارس التي اهتمت بهذا الجانب التيار الواقعي الدفاعي الجديد ومن أشهر روادها كينيت و ولتر إذ يقول أصحاب هذا الاتجاه أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تنتج وتفرض عليها سياسات دفاعية ومعتدلة، ويرفضون منطلق أن الدولة ليست عدوانية مسدلين في ذلك " أن الدولة تسعى للحفاظ على موقعها في النظام". وهذا لا يكون إلا بزيادة القوة إلى حدها الأقصى عكس ما يروج له أصحاب الواقعية الجديدة الهجومية الذين يسلمون بأن فوضوية النظام الدولي هي التي تدفع إلى زيادة سلطة الدولة بشدة لا العالم محكوم عليه بمنافسة القوى العظمى الدائمة.[2]

ويرى كينيت وولتر (1979) يؤكد على أن الدولة لا تسعى لتعظيم حصتها من القوة العالمية لأنها سيفرض عليها العقاب.

---

[1] عادل علي سليمان موسى العقيبي، مرجع سابق، ص ص 51 54

[2] مقال بعنوان الواقعية الدفاعية.07.24/05/2022: arm. Wikipedia.org.18

وقد ذهب أتوفون بسمارك الذي أدرك أن القوة المبالغ فيها لألمانيا التي تحقق لها الأمن، لأنها ستجلب لها عداء القوى الأخرى. والتي تسعى حتما للتحالف في مواجهتها.[1]

ولأن الدول لا ترغب في الدخول في النزاعات المسلحة إلا إذا كان مفروض عليها لانتمائها لمعاهدات دولية مثل حلف الناتو في بنده ينص علانية إذا جرى غزو على دولة في الحلف فإن العدوان يعد عدوانا على باقي الدول.

ويرى كينيت وولتر أن رواد المدرسة الواقعية الدفاعية الجديدة أن سعي بعض الدول كالصين والمانيا لتحقيق الهيمنة في النظام الدولي، سوف تتوازن من الدول الأخرى التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والافتراضات التي أثبتت بها الواقعية الجديدة الدفاعية بأن مكاسب الغزو نادرًا ما تفوق سلبياته.[2]

[1] أحمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية، جامعة الإسكندرية، ص35.
Htpp://esalexu.journals.ekb.eg.18:25. 25/05/2022

[2] أحمد وهبان، مرجع نفسه ، ص35.

المطلب الثاني: القوة كوسيلة للهجوم والردع

تستعمل الدولة هذه الوسيلة لتحقيق استراتيجيتها خارجيا، هذا إذا هدت مصالحها أو شعرت بتهديد أمنها واستقراراها. لأن الهدف الأسمى لكل دولة هي حماية أمنها وبقائها وحماية مصالحها الحيوية، وأن امتلاك القوة ما هو إلا كأداة من أدوات الدولة تستخدمه وقت الضرورة.

ويرى الرواد الواقعيون الجد أن امتلاك القوة هو الغاية في حد ذاته، ويرى أن هناك مقومات أخرى للقوة تضاهي القوة العسكرية مثل ما فعلته لصين أو ما يسمى " بالقوة الكامنة" (Power Latent) وهي دعامة القوة العسكرية مثل: ثروة الدولة، إمكانياتها البشرية، قدراتها التقنية، ومن هذا المنطلق الصين فإن الحرب ليست هي الوسيلة الوحيدة امام الدولة للحصول على القوة، فقد يؤدي بالدولة إلى زيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية على نحو ما فعلته الصين خلال العقود القليلة الماضية.[1]

ويرى رواد الواقعية الهجومية بأن الحرب تكاليفها هي أكبر من فوائدها والدول تعي ذلك، مستدلين أن استخدام القوة للغزو والحرب إنما يكون نتيجة وفي غالب الأحيان جراء مبالغة الجماعات الداخلية في تقييم التهديدات الخارجية لأنه لا يوجد تفسير واضح لنوايا الدول الأخرى.[2]

[1] أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية، مرجع سابق، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص36.

المطلب الثالث: القوة كأداة ووسيلة للهيمنة

يلخص الدكتور منصور مفهوم ميزان القوة في ثلاثة مدلولات رئيسية:

1- مدلول عملي ويعني به ميزان القوة كوصف للواقع بالصورة التي هو عليها.

2- مدلول نمطي ويعني ميزان القوة كسياسة أو برامج عمل إداري وقائي تطبقه الدولة في المجال الخارجي لهدف معين.

3- مدلول إيديولوجي لميزان القوة ويعني به كفكر لتبرير العمل السياسي وتقنيع الأهداف الحقيقية للسياسة الخارجية للدول.[1]

وترى يسترنيج أن تجمع القوة السياسية والاقتصادية في دولة واحدة يمكنها من تبوأ مكانة داخل المجتمع الدولي، وهذه القوة تكون كأداة لفرض الدولة لهيمنتها، ونجد أن الهيمنة الأمريكية استمدت ونشأت كنتيجة حتمية للقوة الاقتصادية العظمى، ونوضح أن مخلفات الحرب العالمية الثانية دمرت معظم الاقتصاديات للدول الكبرى في ذلك الوقت مثل اليابان، ودول أوربا، بينما لم يتأثر الاقتصاد في العالم، وقد اشتدت هيمنتها بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفياتي سابقا) وهو ما ترك فراغ في أجزاء العالم مثل التواجد في شرق آسيا وأفريقيا. وهنا ترك المجال مفتوح لتعوض الولايات المتحدة الأمريكية هذا الفراغ وبقي حتى يومنا هذا في كل أجزاء المعمورة ما هو إلا دليل على قوتها وهيمنتها.

[1] مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية،كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية جامعة الإسكندرية . ص.ص 94-96 من الموقع www.escalex.journalls.ekb.eg
01 /06/2022 18 :01

الفصل الثاني : التدخل الامريكي لكبح النمو الصيني

المبحث الأول: عوامل بناء مكانة الصين في النظام الدولي

المطلب الاول: المقومات العسكرية والتكنولوجية

بعد هزيمة الصين في حرب الأفيون أمام بريطانيا وإعلان قيام دولة الصين الشعبية 1949م، فشعرت الصين بالإذلال وهذا ما جعلتها تتجه نحو تطوير قوتها العسكرية والاقتصادية، وهذا ما تحتاج إلى تدعيم عسكري. وفي هذا الإطار يذكر التقرير الأمريكي السنوي الذي يرفعه البنتاغون إلى الكونغرس عن القوة الصينية (2006) إلى صحيفة رسمية صينية نشرت مؤخرا موضوعا جاء فيه :" أنه ينبغي على بكين أن تطور قوتها العسكرية لتتناسب مع مكانتها العالمية. لأن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب".

ومن هذا المنطلق تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية ليس طمعا في السيطرة وسط نفوذها في آسيا بل لحماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية.[1]

كما طورت الصين صواريخ باليستية مداها إلى أكثر من 200كلم وأنتجت صواريخ (دنغ فنغ) وصواريخDF31 ذات الوقود الصلب، كما تملك غواصات نووية حاملة للصواريخ الباليستية.[2]

وتعتزم الصين توسيع ترسانتها النووية بشكل أسرع وأضاف تقرير صدر اليوم عن الوزارة أنه قد يكون لدى بكين 700 رأس نووي بحلول 2027 وربما نحو1000 في غضون 2030.[3]

سياسة الصين العسكرية قائمة على:

- تعزيز المكانة العالمية والإقليمية والحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.
- الاحتفاظ بالقدرة على التصدير الحر باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها العسكرية.

[1] هدفاني نجيم، مرجع سابق، ص43.

[2] ايمان قديح المرجع سابق ص46.

[3] موقع الجزيرة على النتwww.aljazeera.net، 2022/05/25، 21.45.

▪ تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي للصين في الأراضي الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بكين(بحر الصين الجنوبي، استخدام خطوط المواصلات الحيوية في البحار والمحيطات).

▪ تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الإجتماعية المحلية وحالات عدم الاستقرار

الحدودية لأسباب عرقية.[1]

▪ ويتبع قادة الصين استراتيجية أمنية، ضمن الاستراتيجية الوطنية لتقليص أوجه الضعف والتعامل

▪ مع التهديدات ودعم نصوص الأمة، وسيشمل ذلك جهود تشكيل بيئة دولية أكثر ملائمة لممارسة القوة الصينية المتزايدة بما في ذلك السعي إلى إدخال تغييرات على المؤسسات والمنظمات القائمة على تعزيز حماية مصالحها الرئيسية بما في ذلك الأمن القومي والأرض والسيادة والتركيز على الدفاع الوطني، والانشغال بالتهديدات الإقليمية والاحتياجات الأمنية خارج حدود الصين، ولقد تطور المنظور التحليلي الصيني بشأن الردع الاستراتيجي بالتوازي مع قدرات جيش التحرير الشعبي.[2]

الإحصائيات:

فقد صدر معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام(sipri) في أفريل 2011 تقريرا حول الانفاق العسكري العالمي عام 2010 وقد أفاد أن الانفاق بلغ 1630 مليار دولار كان نصيب الصين منها 119 مليار دولار لتحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الانفاق العسكري بنسبة7.3% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي خلف الو. م. أ الذي قدر حجم انفاقها ب698 مليار دولار أي بنسبة 42.82% من حجم الإنفاق العالمي.

[1] هدفاني نجيم، مرجع سابق، ص43، 44.

[2] تيموثي ارهيت ،إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الامن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، موقعorg. nd ra.www.

- **الإنفاق على نسبة التسلح:**

حيث بلغت الصين نحو2.02% من الناتج القومي الإجمالي ونحو4.8% بالنسبة للو.م.أ الذي بلغ الناتج القومي لديها نحو 14500مليار دولار عام 2011.[1]

وفي الأخير فإن الإستراتيجية الصينية المتمثلة في الجانب العسكري بدوره أصبح يتعاظم أكثر فأكثر من خلال العديد من المؤشرات وهي:

1- تخطي الميزانية العسكرية السنوية 170 مليار دولار عام 2018 بعدما بلغت 77 مليار دولار عام 2007. بالإضافة إلى تخصيص ميزانية ضخمة للأبحاث العسكرية.

2- تملك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري وتسانده قوات احتياط كبيرة ويقدر عدد الجيش الصيني 2.3 مليون جندي قيد الخدمة.

3- أصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الصين إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية.[2]

المطلب الثاني:المقومات السياسية والاجتماعية

بالضافة إلى المقومات العسكرية والاقتصادية والثقافية تتمتع الصين بخصائص سياسية متنوعة. إذ تجمع بين متطلبات الدول الكبرى ومتطلبات من دول الجنوب، يجعل القوى الكبرى تأخذ رأيها في الحسبان وتكسب ثقة دول الجنوب باعتبارها تنتمي إلى دول العالم الثالث، ولعل ذلك ما يفسر حالة التأني التي تنتهجها الصين في مسألة أداء دور فاعل في النظام الدولي والتي

[1] عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013/2012..

[2] محمد محياوي، محمد هاملي، ص،467، 468.

تأتي انسجاما مع إدراكها بأن الصعود السريع سوف يكون مكلفا ماديا عليها، وهذا ما قد يؤثر على مصالحها وعلى حد تعبير غاندي "الغزو السلمي".[1]

المطلب الثالث : المقومات الاقتصادية

أو ما يتبادر إلى الأذهان عند البحث في مكانة الصين الاقتصادية وزيادتها عالميا، مقارنة اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين11.2تريليون دولار أمريكي عام 2016بمعدلات نمو تتراوح بين6.7% و7.2% في السنوات 2014، 2015، 2016 فيما بلغ الناتج العالمي لعام 2016:75.5 تريليون دولار وتساهم الولايات المتحدة الأمريكية ب18.5 تريليون دولار أي بنسبة 24% قرابة الربع.

وقد حافظ الاقتصاد الصيني منذ بداية عام 2017 على الاتجاه العام المتمثل في التقديم مع الحفاظ على الاستقرار، إذ بلغ النمو في ذلك العام6.9% وقد تم خلق 10.97مليون وظيفة بزيادة بلغت 300 ألف وظيفة وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.5% وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القابل للإنفاق فعليا بنسبة 7.5% بزيادة بلغت 1.2 نقطة مئوية.

وبلغ إجمالي حجم الصادرات والواردات قرابة 3.075 تريليون دولار بزيادة بلغت 16.6% مقارنة مع الفترة نفسها من العام2016.

ولعل هذه الإحصائيات من أهم ملامح الصعود الصيني هو التحسن المستمر في مؤشرات الأداء

الاقتاد الصيني ويرجع الفضل فيه إلى البرنامج السياسي والاقتصادي الذي قاده(دنج هيسا وبنج الذي تولى السلطة عام 1978م، الذي قام على إدخال أساليب النمو الرأسمالي في إطار السيطرة السياسية للحزب الشيوعي.

[1] محمد محياوي، محمد هاملي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2021. تاريخ الإطلاع2022/06/01.

وتملك الصين ثاني أكبر أقوى اقتصاد على مستوى العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي وبلغ عام 2019 حوالي14.3 تريليون دولار بعد الو. م. أ الذي بلغ الناتج المحلي 21.4 تريليون دولار، كما تتفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية بمعادلة القوة الشرائية التي تبلغ قرابة 23.5 تريليون دولار.

وتتطلع الصين لانعاش اقتصادها مثل باقي الدول، حيث بدأت الصين استراتيجية نمو لاقتصادها وفيما يلي أبرز هذه الخطوات:

1- التركيز على الصناعات الثقيلة، وتعد الصين أكبر مصدر للفولاذ في العالم وتنتج وتصنع نصف الانتاج العالمي للفولاذ.

2- ازدهار مجالات التعدين مثل: الفحم، الذهب، الملح، النفط، الغاز...

3- التقليل من اعتمادها على مادة الفحم والاعتماد الطاقة المتجددة في المستقبل وزيادة استخدام الغاز الطبيعي.

4- تملك الصين عدة مصادر نفطية ومصادر لغاز الطبيعي لم تستغلها كلها بعد.

5- تعد الصين من الدول المرشحة لإنتاج الطاقة الكهرومائية بنسب ضخمة انتهت في سنة 2012 من بناء سد الممرات الثلاث(Three Gorges Pam) وتعد الصين اليوم المنتج الأساسي للكهرباء للمدن (جنوب الصين).

6- لديها قوة ضاربة في قطاع المنسوجات والأقمشة.

7- تتميز الصين بالعديد من المجالات الصناعية أهمها: صناعة الآلات، صناعة الإسمنت، ومعالجة الطعام، ومن أبرز مصنعي وسائل النقل، الطائرات، القطارات والسيارات والسلع الالكترونية. وتعد من أهم المناطق لتجميع القطع الالكترونية الأجنبية ومن أهم الرواد في هذا المجال.[1]

[1] عبد الرحمن القصاص، مقومات الاقتصاد الصيني، مرجع سابق..

المطلب الرابع : المقومات الحضارية و الثقافية :

لقد حققت الصين نمو اقتصادي ، تلاها اجابيا الى مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنيين ، و هو ما انعكس على عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي ىو اصبح بذلك الاقتصاد الداخلي ، يثير جدلا و تساؤلات أساسية حول ماهي أسباب و العوامل المؤدية الى هذه النهضة الاقتصادية الضخمة في وقت وجيز في حين ان دول أخرى كبرى استغرقت وقتا طويلا.

و هنا لخص الباحثون و المختصون هذه النهضة لطبيعة الشعب الصيني و ثقافته مثل يفضل العمل الجماعي على الفرد أي اعلاء قيمة الجماعة على قيمة الفرد

- الاعلاء على شأن العمل الجاد و الشاق في سبيل الجماعة
- الحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل [1]

و كل هذه المفاهيم مستمدة من الثقافة الكنفشيوستة [2]

[1] نجيم هدفاني ، مرجع سابق ، ص 47

[2] الكنفشيوسية ، هي مجموعة من المعتقدات و المبادئ في الفلسفة الصينية ظهرت عن طريق تعاليم كونفيشيوس

و هذه الثقافة الصينية هي ما دفعت الصين نحو التطور و الازدهار و هي تختلف عن باقي الثقافات ، و قد انتقل مركز الثقل الحضاري من الغرب الى الشرق ، و هناك روئ جديدة لعالم متعدد الأقطاب و المراكز

الصعود الصيني كقوة إقليمية او عالمية سيكون له لأثار ثقافية ، فالصين تريد ان تجبر العالم الى التخلي عن موارد القوة الصلبة الى استعمال الجذب الثقافي " القوة الناعمة"

و هناك جانب اخر و هو الاتجاه للطبقة المتوسطة و لفئة الراسماليين الجدد ، و إعادة مكانتها و ذلك بالتركيز على ان المركسية منهج فكري و ليس قالب جامد

و يبررون انتصار الاتحاد السوفياتي الى تمسكه بالجمود الفكري و ان نجاح الصين راجع الى الفكر المنطقي المتبع.

و يعود الفضل الى التجربة الحضارية للصين " جيانج زيمبن" في أواخر القرن العشرون و الذي قاد الصين الى عملية التطور و التحديث المستمر و هذا ما أدي الى التخوف الأمريكي من المد الثقافي الصيني في العالم .[1]

و ترتكز الثقافة الصينية ثلاث ثقافات مختلفة ، الثقافة الكنفشوسية ، الثقافة المركسية ، الثقافة الليبيرالية. [2]

و يمكن تلخيص مقومات النمو الصيني فيمايلي :

- الصين هي الأولى عالميا من حيث الموارد البشرية.
- الأولى عالميا من حيث سرعة النمو الاقتصادي.

[1] نجيم هدفاني ، مرجع سابق ، ص 49

[2] المرجع نفسه ، ص52

- تمثل أضخم جيش في العالم
- ثاني اكبر اقتصاد عالميا من حيث القوة الشرائية
- تكنولوجية و قوة مسلحة هي الاضخم عالميا
- لديها ثاني اكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الو.م أ
- الرابع عالميا من حيث المساحة
- الموقع الاستراتيجي يربط شرق أسيا شرق أوروبا بالإضافة الى طرق الملاحة البحرية و الجوية و البرية
- تعتبر الدولة الثالثة فضائيا بعد الولايات المتحدة الامريمية و روسيا
- القوة النووية الثالثة في العالم
- استراتيجية الصينية القومية و اللافكر السياسي للنخب الصينية
- التلائم بين طوائف شعوبيها و قوة استخباراتها
- إمكانية التحالف مع روسيا
- الصين مرشحة للتفوق على الاقتصاد الأمريكي عام 2027 اذا ما استمر نموها الاقتادي على نفس الوتيرة.[1]

[1] مقال بعنوان ، الصين و اليابان و مقومات القطبية العالمية www.eljazeera.net 20 -05-2022

المبحث الثاني: التدخل الأمريكي في القضايا التي تهم الصين

المطلب الأول: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المستقبلية في شرق آسيا وغرب الهادي:

1- أهمية المنطقة:

حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك باراك اوباما في نوفمبر 2011 مقالا في دورية " السياسة الخارجية" وهو يعتبر كإعلان لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة آسيا حيث قالت:" إن منطقة آسيا والمحيط الهادي أصبحت المحرك الرئيسي للسياسة العالمية، مشيرة إلى ستة محاور أساسية ستمضي من خلالها واشنطن قدما في التعامل مع هذه المنطقة وهي:

- تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية ويتضمن محاصرة الصين وقطع الطريق أمام روسيا.
- إقامة علاقات مع القوى الناشئة بما فيها الصين والتعامل مع المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف.
- زيادة التجارة والاستثمارات.

- توسيع الوجود العسكري على نطاق واسع ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

وأطلق عليه فيما بعد " إعادة التوازن في آسيا" من خلال إثارة بعض القضايا.

2- إثارة أزمة تايوان:

تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الغموض المتعمد تجاه تايوان وتراها مهمة لتحقيق الاستقرار في العلاقات عبر مضيق تايوان، ولمساعدة تايوان في مواجهة غزو جمهورية الصين الشعبية إن أمكن لأن سياسة الوضوح من شأنها أن تؤدي إلى معارضة جمهورية الصين، وتحدي للشرعية الأمريكية في شرق آسيا، إذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد تايوان بالأسلحة والتي تعد مصدر التوتر مع جمهورية الصين.[2]

بالإضافة لكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المسئولة عن بروز الملف التايواني منذ عام 1950 فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن تايوان جزء لا يتجزأ الصين وذلك في تصريحات رسمية كثيرة خلال سنوات 1972، ومن ناحية أخرى وظفت الولايات المتحدة الأمريكية تايوان لخدمة مصالحها في المنطقة لإعاقة التوحيد السلمي أو التوحيد بالقوة لجانبي مضيق تايوان، وهذا لكي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة ومؤثرة في منطقة آسيا والباسفيك، وفي بلاغ شنغهاي لعام 1979 أعترف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين..."، وينص قانون العلاقات مع تايوان " أن أي إجراء لتحديد مستقبل تايوان بأي وسيلة كانت خلاف الوسيلة السلمية ..." ستعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديد لسلامة وأمن منطقة غرب الهادي وتعتبره قضية تمس الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنها قالت على لسان رئيسها بايدن أن أي هجوم على تايوان ستتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك فهو يحذر الصين من مغبة غزو تايوان.

ولذلك فإن محوري الصراع أو التنافس الاستراتيجي في آسيا هما المحور الأمريكي – الياباني والمحور الصيني– الروسي، فقد ترسخت اليابان من دعمها للسياسة الأمريكية تجاه عدة

---

[1] مقال بعنوان: Seth cropsey the rebalance to asia what are its security aims and what is of us policy(woshigton, Hudson istitute,june2014)

[2] العلاقات بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية: www.ar.m. wikpedia.org, 16.04, 01.06.2022

قضايا مثل أفغانستان والعراق وكوريا الشمالية، كما اتجهت روسيا إلى تأكيد بقائها الاستراتيجي مع الصين، مثل تقاربها في الرأي حول الملف النووي لإيران و كوريا الشمالية.[1]

وقد أثارت الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القضايا لعدة اعتبارات أهمها:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في إعطاء المدة الزمنية للصين لكي تواصل نموها وتطورها وهي تسعى إلى كبح نموها وسيطرتها في المجال التكنولوجي والاقتصادي وخوفها من تحول أهدافها الاستراتيجية وتوسع أطماعها، فاستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أوراق مثل حقوق الإنسان في الصين وورقة كوريا الشمالية، قضية تايوان، النفط، وقضايا اقتصادية وتجارية، وهذا ما تجلى في التنافس الشديد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المصالح النفطية في إفريقيا والخليج العربي.[2]

وما زال الصراع والتنافس يحتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث وصفت مجلة" إيكونوميست" (The Economist) البريطانية الشهيرة في يوليو الماضي بأن تايوان " أخطر مكان على وجه الأرض" لما تمثله من معضلة كبيرة للصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولأكثر من 7 عقود هدد الحزب الشيوعي الصيني بغزو تايوان، وتتزايد الآن المخاوف بسبب استغلال الصين للحرب في أوكرانيا وجعلها تشن حربا ضد تايوان. مما قد يردي إلى اندلاع حرب مع أمريكا.[3]

ولقد كانت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتراوح بين الصراع الخفي والتقارب والتعاون

تارة أخرى، لكن ما يدار حاليا من أحاديث داخل أروقة الجانبين يعكس بصورة فاضحة حجم التوتر

في العلاقات والكراهية الدفينة بين الطرفين.

---

[1] نجيم هدفاني، مرجع سابق، ص54، 55.

[2] المرجع نفسه، 55.

[3] محمد المنشاوي، هل ستدافع أمريكا عن تايوان إذا شنت الصين الحرب عليها،مقال منشوؤ بتاريخ 2021/11/1.

موقع الجزيرة على النتwww. Aljazeera.netتم الإطلاع عليه في .2022/06./3، 17.35.

فالجانب الأمريكي يرى بأن الصين خطرا عليها ويجب مواجهتها و التصدي لها ولو باستعمال القوة العسكرية، فهي في نظرهم دولة تسعى لبناء إمبراطوريتها على حساب الدول المجاورة لها، فضلا عن التهديد الذي قد تشكله في غرب وشرق آسيا والخليج العربي.[1]

والشرق الأوسط مؤخرا في إفريقيا لذلك نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية قد أعدت استراتيجية محكمة لتطويق الصين والمتمثل في عقد علاقات استراتيجية وعسكرية مع اليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين والفلبين واستراليا لتضيق الخناق على الصين، ولم تكتفي لولايات المتحدة الأمريكية بل أثارت عدة قضايا تراها الصين أنها تمس الأمن الإقليمي لصين مثلك إقليم تايوان و الذي تقوم بتمويله الولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة وحمايته، بالإضافة إلى إقليم التبت مرورا بهونغ كونغ...وفي التأخير للتدخل في الشؤون الداخلية للصين تحت طائلة حقوق الإنسان والديمقراطية وكذلك هناك آليات للسياسة الخارجية الأمريكية لضمان نفوذها وحماية مصالحها تمثلت فيما يلي:

- منح المساعدات العسكرية والتدريبات وضمان قواعد عسكرية مثل ما حدث لكوبا التي تم استعمارها نتيجة الحرب الأمريكية الإسبانية استخدمت الإجازة الامريكية بعد أن وافقت الكونغرس كقانون 1901 وتم إضافته إلى الدستور الكوبي والذي يتضمن بمنح قطعة أرض أو بيعها للولايات المتحدة الأمريكية لبناء قاعدة عسكرية.
- وفي غرب آسيا كما وكما حصل مع في الفلبين حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية الاستقلال الرسمي لها عام1946م، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية واقتصاديه مقابل شروط محددة، تخدم المصالح الأمريكية.[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذه الآليات والمتمثلة في الإعانات المالية والمساعدات لتحقيق تواجدها في أي منطقة من العالم حفاظا على هيمنتها هذا من جهة و محاصرة وتقويض الدول النامية التي تشكل مصدر خطر على مصالحها وهيمنتها، حيث تتسابق مع الدول الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على الاستثمار في إفريقيا بالتزامن مع تصريحات

---

[1] عماد عثمان، مقال بعنوان، ثالوث يخيف أمريكا من الصين، نشر بتاريخ:2016/11/22 الموقع: www.non post.com، تم الإطلاع عليه:2022/06/03.

[2] " آليات الهيمنة الأمريكية "David Sylvan and Stephen Mojck"، تر: وائل سري، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، نشر في أيلول، 2020، ص66، 67.

الرئيس الأمريكي بشأن زيادة الرسوم الجمركية على المنتوجات الصينية، وهذا القرار يسعى إلى تحجيم دور الصين في كل المناطق الاستراتيجية في العالم.

في حين نجد أن الصين تسعى لاجتذاب البلدان الإفريقية إلى مشروع" حزام واحد – طريق واحد" الذي خصصت له استثمارات كبيرة. تمكنها من فك الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على الصين. كذلك سبقت الصين جميع الدول الرأسمالية الكبرى، للاستثمار بكثافة في إفريقيا بهدف استغلال الموارد (الطاقة والمعادن،...).[1]

- التدخل الأمريكي المستمر في إقليم التبت و تايوان و هونج كونج و شينحيانج

حيث أقرت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (الهيئة التشريعية في الصين)

حيث اعتبرت الصين انه افراط من الجانب الأمريكي في التدخل في الشؤون الداخلية للصين ، و تعتبر هذه الأقاليم شؤون تخص الصين لوحدها ، بينما الو.م.أ تبرر موقفها تحت غطاء حماية حقوق الانسان و قد عرضت الصين محتوى الذي يتعلق بالصين في قانون الانفاق الحكومي الأمريكي للسنة المالية 2021 ، و ذكرت اللجنة في بيان أن التبت حقق إنجازات هائلة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و شهدت تحسنا كبيرا في معايير معيشة الشعب .

- ان الدستور الصيني يكفل حق حرية المعتقد الديني[2]
- هونج كونج : لقد كان أقليم هونج كونج عبارة عن مستعمرة بريطانية في عام 1997 ، استرجعتها الصين و تعتبرها جزء ترابها بموجب اتفاقية ، تتضمن دستورا مصغرا يسمى " بالقانون الأساسي" و تكفل الالتزام بمبدأ " دولة واحدة و نظامان "[3]

و تراعي الاتفاقية حق التعبير و حرية التجمع الى جانب حقوق ديمقراطية و حريات لا تطبق على مواطني البر الرئيسي، و قد استغلت الو.م أ الوضع و و ضعت نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي في اليابان وكوريا الجنوبية و رفضت الصين وضعه في إقليم تايوان خوفا من أن يصبح هذا الإقليم تابع للو.م.أ و ترفض تزويد تايوان بهكذا أنظمة صواريخ باعتبار أن

[1] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي– القيود والفرص، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، 2018، ص71.

[2] مقال بعنوان ، الصين تدين تعليقات أمريكية ، سلسلة حول التبت و تايوان و هونج كونج و ستبحايج -www 12:07 2022/06/16 mas/owg.com

اليابان و كوريا الجنوبية دول ذات سيادة في حين ان إقليم تايوان فهو جزء من الوطن الام (الصين) [1]

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية المنافسة للصين لاستحواذ على مصادر الطاقة(إفريقيا وآسيا نموذجا)

1- في إفريقيا:

تعد القارة الإفريقية موقعا استراتيجيا إذ تتوسط قارات العالم القديم وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم2 وتمتلك 54 دولة.

ويعيش ثلثا سكان القارة على الزراعة، وتتوفر على ثروات طبيعية ضخمة وتعد مصدر للطاقة.[2] إذ تعتبر خزان العالم الاستراتيجي من المواد الطبيعية والمواد الأولية، إذ تستحوذ على

[2] نجيم هدفاني ، مرجع سابق ، ص 50

[2] مقال على موقع الجزيرة نات بعنوان التنافس الأمريكي الصيني في افريقيا و اسيا :www.aljazeera.net.

10% من احتياطي النفط العالمي، و08% من الغاز و80% من مادة البلاتين، و40% من الألماس، و20% من الذهب...الخ.

وقد ساهمت هذه الثروة الهائلة في لكبريات الدول إلى التنافس الشديد على موارد القارة لتحقيق مكاسب أكبر وهذا ما جعل التنافس تحتدم خاصة بين قوتين عملاقتين هما الولايات المتحدة الأمريكية بإتباعها استراتيجيتين مختلفتين.

بالنسبة للصين:

تجلت في زيارة الرئيس الصيني إلى إفريقيا شملت عدة دول وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة لإقامة علاقة صداقة صينية– إفريقية مبنية وهي:

- تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية والوحدة والتعاون، والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة

للمستقبل، وقد أصبحت فعلاً هذه النظرة هي الركيزة الأساسية للسياسة الصينية بإفريقيا.[1]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

لم يكن اهتماها اهتمامها كبيرا وتعرض موقعها في إفريقيا للتآكل بعد نهاية الحرب الباردة من جهة وعدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان اهتمامها ثانويا لاعتبارات ايديولوجية، نجم عنه إهمال هذه الأخيرة لمصالحها في إفريقيا ما جعل الدول الإفريقي تتطلع إلى قوى اخرى لتحقيق الشراكة معها وقد ساهم النفوذ الصيني في إفريقيا إلى شعور الولايات المتحدة الأمريكية لمصادر الخطر وكان بداية الاهتمام الأمريكي بالقارة عام 2003 أي بعد أحدث 11 سبتمبر2001 والحرب على ما يسمى بالإرهاب، وقد تجلى ذلك في زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن لخمس دول إفريقية حيث تم تأطير الاستراتيجية الأمنية تجاه القارة بطرح مشروع " أفريكوم" عام 2007 والغاية منه نشر الاستقرار وزيادة التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة الإفريقية وهذا ما قد يزيد الولايات المتحدة الأمريكية من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في إفريقيا.

وتتميز الاستراتيجية الصينية عن الأمريكية في كون الأولى ترتكز على التعاون الاقتصادي والتجاري، وتقديم المساعدات المالية والقروض دون شروط سياسية مسبقة مع احترام سيادة الدول ودعمها للوصول إلى نظام سياسية اقتصادي عادل في إطار النظام الدولي. لكن

[1] نجيم هدفاني، المرجع السابق، ص63.

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فترتكز على البعد الأمني- والجيو سياسي كخيار لتكريس وتحقيق السيطرة الاقتصادية والتجارية على قارة إفريقيا والتقليل من نفوذ الصين وغيرها من القوى العالمية من جهة أخرى.[1]

2- التنافس الامريكي الصيني في آسيا

إذ تطرق بشير فاروق تاباك في كتابه" الشرق الأوسط في القرن العشرين الطويل" إلى اتساع الفجوة في الدخل بين الشرق الأوسط والشمال نتيجة ثلاث عوامل:

- التغيرات السريعة في المنطقة خلال فترتي الهيمنة الغربية والتي تناقضت تماما مع التحركات البطيئة نتيجة الصراعات الإمبريالية.
- الانتقال من النظام البريطاني المستعمر آنذاك إلى النظام الأمريكي المهيمن حاليا أي من إمبراطورية رسمية إلى إمبراطورية غير رسمية عبر القرن العشرين وبالتالي الاتجاه نحو تصنيع كل ما كان يستورده مثل ما يحدث في اليابان وكوريا الجنوبية...الخ.
- النمو الاقتصادي ووصوله إلى أعلى المعدلات خلال ما يعرف " بالعصر الذهبي" في مرحلة ما بعد الحرب.
- الأسباب البنائية(طبيعة الاقتصاد الزراعي) وهي التي تفسر لنا الأداء الاقتصادي الذي لا يمكن وصفه بأنه مقنع أو مرضي لأحد".[2]

وقد تمحورت الاستراتيجية الأمريكية على احتواء اليابان وسعيها إلى جعل اليابان يشعر بأنه بحاجة ماسة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية له، ومن ثم أن أي تحرك صيني يقابله تحرك ياباني أمريكي كما تم إبرام تحالف ياباني أمريكي في عام 2005، إذ استغلت اليابان كونه عدو تاريخي للصين، أما الصين فترى أن اليابان ما هو إلا جزءا من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا والذي قد يكون كوسيلة لتطبيق سياسة الاحتواء لها.[3]

---

[1] نجيم هدفاني المرجع السايق ص64، 65.

[2] جومو كواس سوتدرام، القرن العشرين الطويل، الاستعمار الاقتصادي الأمريكي لدول العالم الثالث(هيمنة تنمية غير متكافئة- تفاوت عالمي) تر: محمود كامل، المركز القومي للترجمة،ط1، ع2541، 2015، ص34.

[3] نجيم هدفاني، مرجع سابق، ص73.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا إلى العلاقات الأمريكية الصينية هي علاقة بين دولة مهيمنة ودولة صاعدة في طريقها إلى الهيمنة وبناء على المعطيات التالية: النمو التصاعدي للصين والتراجع الأمريكي في كل المجالات وتخليها عن بعض الأدوار لدول أخرى على الصعيد الإقليمي مثل تركيا وإيران والتي كانت تقوم بها سابقا، يمكننا توقع عدة سيناريوهات:

- استمرار الهيمنة الأمريكية(الوضع الراهن).
- تصبح الصين هي القوة المهيمنة.
- ظهور نظام متعدد الاقطاب تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين طرفان فيه.

المطلب الأول: نهاية الهيمنة الأمريكية واستمرار الصعود الصيني

خلصت بعض التقارير أن تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى الفراغ لانتشار مكانة الدولار ويستبعد المختصون فكرة حدوث نزاعات مسلحة بين القوى الكبرى، كما أن النزاعات الأسيوية ستعرف تعاونا صينيا أمريكيا لضبط الأوضاع السياسية وزيادة حجم التفاعل بين الدول والمنظمات والهيئات(ما دون الدولة ما فوقها)

كما يشير التقرير إلى فرصة النظام الدولي متعدد الأقطاب أي عالم يميل نحو توازن جديد على المستوى العالمي مصحوبا بتطور سياسي واجتماعي وتنامي القوية الأسيوية أي تفوق آسيا على كل من أوربا والولايات المتحدة الامريكية في مقياس القوة وذلك مرتبطا بالناتج المحلي وعدد السكان وحجم الإنفاق العسكري ونسبة الاستثمار في مجال التكنولوجيا.

والملاحظ أن المتخصصون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في حيرة حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية ففي تقرير 2020 هناك ميل تدريجيا نحو التراجع عن هذا التوقع باتجاه تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وكتب الباحث الفرنسي" آلان بيرفيت" كتابا بعنوان" عندما تنهض الصين يهتز العالم" وذهب الباحثين السياسيين إلى تقديم التأصيل النظري للصعود الصيني واستمراره في السنوات المقبلة وهي دراسات مبنية على افتراضات أنصار المدرسة الواقعية.

وبالطريقة نفسها سوق "زكي العابد" بعض المقاربات النظرية التي تتناول النقاش حول كيفية التعامل مع الصين والذي حسبه يأخذ أبعاد متعددة:

- قد يؤدي إلى توازن في القوى على أبعاد المستوى العالمي.
- أما العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فهو غير ثابت وقد يتغير بتغير سياسات واستراتيجيات الصين في المستقبل أي أن إذا تغير سلوك الصين فسيتغير أسلوبها واستراتيجيتها وأهدافها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فيما ذهب " ريتشارد بروستان" و" روس مونرو" "Richard Brstein and Ross Monro" أول من تبنى فكرة من الدراسات المستقبلية التي تؤمن باستمرار التنافس والعداء بين الصين

[1] وليد عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، نشر في موقع الجزيرة .www.aljazeera.net, 25mars2013.

والولايات المتحدة الأمريكية، أو اعتبر أن الصين هي حليفة الاتحاد السوفياتي سابقا وتسعى الصين إلى ايجاد مكانة عالمية في الساحة الدولية كدولة عظمى.[1]

في 25 أكتوبر 2021 نشر المعهد المصري للدراسات، دراسة بعنوان" ما بعد الهزيمة الأمريكية في أفغانستان- المسارات المستقبلية للمنطقة العربية"، حيث تلقت القوى الغربية هزيمة على يد حركة طالبان وهذا ما أثر على المنظومة العربية ككل والذي من شأنه أن يحدث آثار وتداعيات على المستوى المادي والسياسي والفكري والفلسفي وقد أظهرت معظم هذه الدراسات والتقارير ومقالات الرأي التي نشرتها كبريات الصحف والمجلات الغربية. واتفقت جميعها بوضوح هبوط أسهم هيمنة الولايات المتحدة الامريكية.

1- التنافس الأمريكي الصيني والنظام العالمي الجديد:

بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا تركت المجال لقوى إقليمية تدير هذه القضايا وهذا ما أتاح الفرصة لتنامي التقدم الاستراتيجي للصين من أجل كسب مساحات نفوذ جديدة جيوبوليتيكيا واقتصاديا، وتسعى الصين إلى تقاسم النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس إلى بداية التأسيس أو ميلاد نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب يراعي فيه مصلحة القوى الكبرى ويكون عادل وخالي من الهيمنة.[2]

المطلب الثاني: السيناريوهات الأمريكية تجاه القوى الصاعدة

لقد هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة الموقف الأمريكي باعتبارها قوة مهيمنة تجاه القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين، البرازيل، الهند، روسيا، وجنوب إفريقيا.

وتخشى الولايات المتحدة الامريكية من التطورات والنمو السريع للصين في كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وحتى الدبلوماسية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول لغى الأهداف المرجوة، وقد استعرضت الدراسة العلاقات الصينية الأمريكية

[1] نجيم هدفاني، مرجع سابق، ص124، 125.

[2] عمر دراج، ترجع الدور الأمريكي وسيناريوهات مستقبل المنطقة العربية، المعهد المصري للدراسات، www.eipss-eg-org.cdm, 25/10/2021.

القائمة على التعاون الاقتصادي المتبادل بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المؤشرات للصعود الصيني، وكذا اختلاف وجهات الرأي حول طبيعة النظام الدولي.

حيث تصر الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة وقيام النظام الاحادي القطبية، في حين تدعو الصين إلى نظام متعدد الأقطاب يكون لها مكانة فيه وهي الدولة السباقة التي نادت بضرورة توفير نظام عالمي متوازن وعادل يقوم على الاحترام المتبادل للدول.

السيناريو الأول: حدوث تقارب وتعاون صيني أمريكي مستقلا.

السيناريو الثاني: ظهور توترات قد تؤدي إلى نزاع مسلح (نزاع عسكري).

السيناريو الثالث: يتوقع أن ترقى العلاقات مستقبلا إلى حد التقارب والتعاون الاستراتيجي ويستبعد المواجهة العسكرية.[1]

وقد نشر الدكتور عبد المنعم سعيد، تناول أهم السيناريوهات في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عام2022 ووضع ثلاثة سيناريوهات (استمرار التصعيد، الحرب الباردة، التنافس والتعاون) ومن خلال عدة مؤشرات رجح السيناريو الثالث " التنافس التعاوني".

ومن أبرز هذه المرحلة: ما تخذه الرئيس الأمريكي من تهديدات وعقبات في وجه الزحف الاقتصادي والتجاري الصيني في عهد الرئيس دونالد ترامب (2016- 2019).

ولكن الصين لم تأبه لهذا وفضلت الانفتاح على العالم ثم دخولها فيما بعد في منظمة التجارة العالمية، عكس ما فعله الرئيس الصيني السابق(ماوتسي تونج) حين اختار نهج الانغلاق الصيني.[2]

ومنذ عام 2003 أصبحت الصين تحقق فائضا في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 2019 توصل ترامب إلى الانفاق المتكافئ الأول مع الصين.

---

[1] عبد المالك حطاب، مشعالي إبراهيم، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، ص ص، 116 -136.

[2] مصطفى هارون، جريد المصري اليوم " التنافس التعاوني"، السيناريو الأرجح لعلاقة واشنطن وبكين 2022، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 ديسمبر2021..

والنمط الذي يدور في تفاعلات القطبين يشير إلى تنافسها والولوج من المنافسة إلى الحرب التجارية الاستراتيجية.

المبحث الرابع : أفاق و تحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي

كما أشار الموضوع تزايد نمو الصين الاقتصادي و العسكري و السكاني خلال فترة وجيزة دفع بالباحثين و المختصين في الأوساط السياسية و الاكادمية للدول الكبرى مثل الو.م.ا بصفة خاصة و الدول الغربية بصفة عامة فإن هذا النمو قد يؤثر على شكل النظام الدولي الحالي الأحادية القطبية اذا ما استمر هذا الوضع سيؤدي الى نظام متعدد الأقطاب و قد تركزت هذه الدراسات على عدة عوامل نذكر منها مايلي :

- جملة التحديات التي تواجه أسس و مقومات القوة الامريكية من جهة و التحول في ميزان القوى من جهة أخرى . و هل ستظل الو.م.ا فعلا رئيسيا في هذا النظام ام سيتراجع دورها. و كيف ستتعامل و كيف ستتعامل الو.م.ا مع الصعود الصيني.

و قد دار في دواليب الحكم في الولايات المتحدة الامريكية جدلايين تياريين

التيار الأول : كدراسة للمقومات الصينية يرى انصار هذا الاتجاه انها لا تشكل خطرا و تحدي على الهيمنة الامريمية و هم يعرفون بأصحاب " نظرية التهديد الصيني " يطلق عليهم اسم مهاجمو التنين pourfendeurs de dragon و يطلق عليهم أيضا " التيار البرديغم الوقعي التشاؤمي " [1]

ويؤثر أصحاب هذا الاتجاه في توجيه السياسية الخارجية و هو التيار الذي ينادي الى اختواء الصين باتحاذ كل التدابير اللازمة قبل أن تصل الصين الى المستوى الذي يمكنها من مزاخمة القوة الامريكية ، في تسيير الشؤون داخل النظام الدولي بمعنى أخر قبل أن تصبح قوى فاعلة داخل النظام الدولي سواء كان الدول إقليمية او دولية و يحذرون من ان الصين قد تصبح دولة اكثر عدوانية.

اما التيار الثاني : فيطلق عليهم معانقوا الباندا[2] embrasseur de panda

يرى أصحاب هذا التيار ان التيار الأول بالغ كثيرا في التهديد الصيني على الهيمنة الامريكية خاصة و ان الولايات المتحدة الامريكية تملك اكثر من 70 قاعدة عسكرية عبر جميع القارات و هناك قواعد منتشرة بالقرب من الصين و تعتبر الو.م.ا الدولة المهيمنة اذ لا يمكن لأي دولة منافستها نظرا لحجم الميزانية المخصصة للانفاق العسكري اذا تعد الأولى عالميا

المطلب الأول : افاق الصعود الصيني في ظل الهيمنة الامركية على النظام الدولي :

نظرالاستمرار النمو الصيني و مايملكه من مقومات قد دفع من الباحثين و المختصيين في مجال العلاقات الدولية و خاصة الاقتصاديين الى القول بحتمية نهاية الهيمنة الامريكية و تولي الصين الزعامة مرجحين أرائهم بالتطور و النمو الصيني المتزايد و المتواصل مع تراجع الدول الامركية فالعالم و الانعكاسات التي عرفتها الولايات المتحدة الامريكية و ما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية (anti americanism) و ردود أفعال عنيفة اتجاهها في كثير من مناطق العالم و قد زادت التكهنات مع تزايد التأزم في السياسة الامريكية نتيجة التدخلات المستمرة في العديد مناطق العالم [3]. و بدلا من أن تستغل الموارد المالية التي تدعم الحاجات الاجتماعية و

[1] محمدمحياوي ، تنأثر صعود الصين على النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية ، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية ، جامعة تلمسان ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2021 ، ص 468

[2] محمدمحياوي ، مرجع نفسه ، ص 469

[3] محمد محياوي ، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية ، المرجع السابق ، ص ص 469-470

السياسية و دعم البنية التحتية تذهب الى زيادة الانفاق العسكري على التدخلات الامريكية العسكرية في دول عديدة مثل غزو العراق ، التدخل في سوريا .....الخ

و كنتيجة للتحول الحاصل في مجال العلاقات الدولية و تعددت مفاهيم القوة اصبح العامل العسكري لوحده غير كافي على تحديد مفهوم القوة و هذا ما يتجلى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، الازمة المالية 2008 ، أزمة كورونا مؤخرا 2020 .

و بالموازت شهدت تراجع القوة التاثيرية السياسية الخارجية للولات الامريكية و على سبيل المثال ان إدارة الرئيس الأسبق " ترامب " و منذ توليه الرئاسة 2017 ركز على دور الو.م .ا كقائد للعالم و إعطاء الأولية للمصالح و ليس للقيم و الاعتماد على استعمال موارد دول أخرى لتحقيق الهيمنة و المحافظة عليها .

و تتجلى نهاية الهيمنة الامريكية يمكن تلخيصها فيمايلي :

- فرض رسوم على الصين و هو مخالف لمبادئ منظمة التجارة الدولية
- التنسيق في العديد من القضايا مع روسيا (التدخل في روسيا)
- انسحاب الو.م.ا من العديد من الاتفاقيات الدولية و من ظمنها اتفاق باريس للمناخ ، الاتفاق النووي مع ايران ، اليونيسكو ، مجلس حقوق الانسان ، و منظمة الصحة العالمية و أصبحت الو.م.ا غير قادرة على فرض عقوبات على ايران بمفردها و دون مساعدة الدول الأوروبية و كذلك لم تستطع منع روسيا من غزو أوكرانيا
- لم تعد الو.م. ا قادرة على ادراة النزاعات بمفردها في منطقة الشرق الأوسط و مطالبة دول الخليج بتحمل تكاليف حمايتها هذا من جهو و من جهة أخرى
- سعى الدول الغربية و الصين و روسيا الى البحث عن بديل للهيمنة الامريكية مما قد يفسح المجال للصين لتمص هذا الدور مستقبلا ، هذا الطرح تفسرة نظرية " الواقعية البنيوية " التي جاء بها : كنيث والتز . التي جاء فيها ان الدولة المهيمنة سوف يعاقبها النظام عاجلا ام اجلا

و ستسعى الدول الأخرى لمنافستها و التفوق عليها

و التراجع الأمريكي سببه الافراط على تغطية الحملات العسكرية لادامة التفوق العسكري و اصبح بشكل عبئا متزايدا على ميزانيتها و هو قد يؤثر في تراجع دورها في النظام العالمي لصالح منافسيها و ابرزهم الصين .[1]

المطلب الثاني : تحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي :

ما لا يمكن اخفاءه ان الدولة المهيمنة في النظام الدولي يرتابها الكثير من القلق و الشكوك اتجاه صعود أي دولة أخرى مهما كانت توجهاتها و يعتر قلق حتى باقي قوى الأخرى ، لأن الو.م.أ لم تراعي يوما الصعود السلمي للصين ، بل تميل لعدة مصدر يهدد مكانتها و مصالحها القومية

[1] محمدمحياوي ، المرجع السابق ، ص 469

و عامل سلبيا يهدد الاستقرار العالمي و الإقليمي و هو ما دفع الو.م.ا و الدول الغربية الى حماية المصالح الامركية و القيم اللبيرالية من التهديد الصيني [1]

و تدرك الو.م. أ ان اضعاف او تفكيك الصين ليس من الامر السهل و قد ينتج اثار و تبيعات بالغة الخطورة على مصالحها و تعمل بمبدأ أنه " اذ كان هناك عدو لا يمكن تدميره ينبغي علي تشتيته".

الو.م.ا تعمل بجهد الى تطويق الصين (اثارة ازمة تايوان ، إقليم التبت ، كونج كونج) و كذلك الدخول في تحالفات عالمية مع الدول المناوئة لها و اثارة الإضرابات داخل الصين نفسها او اثارة إضرابات في الدول التي تمثل أهمية استراتيجية للصين (مثل السودان في افريقيا) و دعم الأقليات داخل الصين مثل قبائل الايغور و خوض حرب إعلامية مثل ما قامت به الو.م.أ إعلاميا و أدى الى انتفاضة شباب هونج كونج أو التصريحات المستفزة للرئيس الأمريكي السابق " ترامب" و الذي وصف فيه الوباء العالمي 19 covid) بالفيروس الصيني ، لأن السياسة الامريكية لا تقوم على احترام الدول و انما على مبدأ حماية الامن القومي الأمريكي رافعة شعار " الغاية تبرر الوسيلة"

و تسعى الولايات الامريكية لاستنزاف القدرات الصينية ، بمحاولة فبركة عدو للصين مثل ما فعلته في هونج كونغ و تايوان و اليابان و كوريا الجنوبية لمنعها من الوصول الى القوة العالمية المهيمنة حفاظا على مكانتها .

[1] محمد محياوي ، المرجع السابق ، ص 470

خاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع الهيمنة الأمريكية على العالم و تحديات الصعود الصيني استخلصت الدراسة على ما يلي:

1- يمثل النمو الصيني المتزايد و في شتى المجالات نقطة تحول في النظام الدولي و هو ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية مصدر قلق و تهديد لمصالحها خاصة مع انتهاج الصين لاستراتيجية طريق الحرير و ما تنتهجه من ليونة مع دول افريقيا و اسيا و ربط العديد من العلاقات في جميع دول العالم لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية و هذا ما قد ينجر عنه مستقبلا الدخول في نزاع

2- ادراك الولايات المتحدة الأمريكية هشاشة مقومات الهيمنة لديها مع تزايد المد الصيني و بقائها عاجزة عن اتخاذ مواقف صارمة في عدة قضايا عالمية كالحرب الروسية على أكرانيا لدليل على نهاية النظام العالمي الأحادي القطبية و ظهور دلالات لتغير النظام العالمي الثنائي أو متعدد الأقطاب و هذا ما تسعى الصين له جاهدة يكون لها فيه دول فعالة

3- بحسب منطق نظرية القوة و الهيمنة فان القوى الإقليمية الصاعدة مثل الصين ,ليابان ,الهند وألمانيا و القوى العالمية مثل الوم أ و الاتحاد الأوروبي في طريقها للانحسار و هذا ما قد ينجر عنه التصادم خاصة حول مناطق النفوذ) افريقيا , شرق اسيا (و التي تعتبر مناطق استراتيجية لجميع الدول لتوفرها على الموارد الطاقوية و الصناعية و تقاطع مصالحها ما قد يدفعنا الى حروب عنيفة

4- و باعتبار أن الصين شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عدة و ما ظهر في الدراسة من احصائيات فقد نشهد تعاون بين الصين و الوم أ نظرا لحجم الدولتين الاقتصادي و العسكري و الصناعي و التكنولوجي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- أحمد محمد وهيان ، النظرية الوقعية و تحليل السياسة الدولية ، جامعة الإسكندرية.

2- إيمان قديح ، تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية (بعد نهاية الحرب الباردة،)، مذكرة ماستر أكاديمي (منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة، 2017 – 2018

3- بشير عبد الفتاح ، باحث سياسي و صحفي بالاهرام ، مصر ، التمرد الدولي على الهيمنة الامريكية WWW.Albayan.com.uk 22/05/2020 48: 20

4- جوموكرامي سوتدرام ، ترجمة محمود كامل ، القرن 20 الطويل ، الاستعمار الاقتصادي الأمريكي لدول العالم الثالث ، هيمنة ، تنمية غير متكافئة ، تفاوت عالمي ، المركز القومي للترجمة ، العدد 2451 ، ط1 ، 2015

5- سميحة زروخي ، العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون و الصراع ، منذ احداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة المسيلة ، 2017/2016

6- شيماء عربس، القوة في العلاقات الدولية ،دراسة فاصلة ،المعهد المصري للدراسات موقع www.eipss-eg.og

7- عبد الله محمد الشنبة ، القوة في العلاقات الدولية ، مجلة الاتحاد ، 29 نوفمبر 2021 من الموقع www.alittihad.ae.cdnamppro

8- عادل علي سليمان ، موسى العقيبي ، اشرف الدكتور عمر حمدان الحضرمي ، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر للعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، كلية الادب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، 2015 ، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017 ، المنظور الأمريكي : دراسة حالة

9- عبيد الحلبي ، باحث في سلك الدكتوراه ، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس ، من المركز الديمقراطي العربي

10- علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 www.researchate.net

11- علي جلال المعوض ، مفهوم القوة النامية و تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة الإسكندرية http :studies.aljazeera.net

12- فاطمة مشعلة ، القوة الاقتصادية في العالم ، أخر تحديث أفريل 2018 www.mogatet.com

13- كتاب أليات الهيمنة الامريكية ، ; us.foreign policy in perspective client enemies and empire ، ترجمة وائل شري ، 15 أيلول 2020 ، مركز الاتحاد للأبحاث و التطوير

14- لورد حبش الهيمنة في العلاقات الدولية ، مراجعة في المفهوم في ضوء الخالة الامريكية ، ص 22 ، مجلة سياسات عربية ، العدد 48 ، العدد 21 ، كانون الثاني ، يناير 2021

15- محمد المنشاوي ، هل ستدافع أمريكا عن تايوات ان نشبت الحرب عليها aljazeera.net عماد عنان ، مقال بعنوان ، ثالوث تخوف من الصين www.monpost.com

16- محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية ، دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 13، العدد 02 ، 2021 ،المخبر المتوسطي لدراسات القانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، الجزائر

17- مروة خليل ، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية

18- مجلة سياسات عربية ، ص22 ،كانون الثاني ، يناير 2021 ، العدد48 ، www.siyassat48-2021-habash.pdf

ان و مساعد في (ع س و الدراسات الدولية) جامعة بير زينب ، فلسطين ، العنوان الهيمنة في العلاقات الدولية : مرجعة للمفهوم في ضوء الحالة الامريكية

19- مفهوم القوة في العلاقات الدولية ، 1990 -2017 ، المنظور الأمريكي ، دراسة حالة ، عادل علي سليمان ، موسى العقيبي ، اشرف الدكتور عمر حمدان الحضرمي لنيل درجة ماجستر ع/س ، كلية الاداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط 2018 https://mec.edujo

20- نجيم هدفاني ، العلاقات الهيمنة الامريكية بين التنافس و التعاون ، فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011

21- نبيل بكاكرة ، التنوع و التغير في مضامين القوة ، نحو فهم جديد للعلاقات الدولية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 19 ، جوان 2018

22- ياسين عامر عبد الله الربيعي ، واقع مكانة الصين و مستقبلها في البيئة الهيكلية للنظام الدولي ، القيود و الفرص ، رسالة ماجيستر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018

23- David syloun . stephen majesk ، ترجمة وائل شري ، أليات الهيمنة الامريكية ، مركز الاتحاد للابحات و التطور ، 15 أيلول 2020

الملخص

الملخص :

من خلال ما طرحه الموضوع استنتجنا ان مفهوم القوة أصبح يتمتع بالديناميكية السريعة لتغير أدواته و مقوماته إذ يمكن إعتبار أن القوة ترتبط أساسا بالمقومات الحديثة و المتمثلة في القوة العسكرية و الاقتصادية و التكنولوجية و حتى الثقافية و الأيديولوجية.

إذ تعتبر القوة ماهي إلا وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة للوصول للهيمنة ثم تحقيق مصالحها و تنفيذ إستراتيجيتها ، و لعل سعي الدول وراء إمتلاك القوة ماهو إلا رغبة في السيطرة على العالم و بالتالي الحفاظ على مصالحها التي تعود بالفائدة على الدولة المهيمنة و إذا تعارضت مصالح تلك الدول من الدول المنافسة الأخرى قد يؤدي إلى التنافس و الصراع و أحيانا يؤدي للتعاون لضمان مصالحها المتداخلة و تارة أخرى يؤدي إلى صراع و تصادم مباشر بإستخدام جميع أشكال القوة في هذا النظام الدولي الغير عادل و البقاء فيه للدولة التي تملك مقومات القوة.

Summary :

Through what the subject presented, we concluded that the concept of power has become enjoying the rapid dynamism of changing its tools and components, as it can be considered that power is mainly related to the modern components of military, economic, technological, and even cultural and ideological strength.

As power is considered only one of the means used by the state to reach hegemony and then achieve its interests and implement its strategy, and perhaps the states' pursuit of power is nothing but a desire to dominate the world and thus preserve their interests that benefit the dominant state and if the interests of those conflict Countries from other competing countries may lead to competition and conflict and sometimes lead to cooperation to ensure their overlapping interests and at other times lead to conflict and direct collision using all forms of force in this unfair international system and staying in it for the state that has the elements of power.

الفهرس

شكر و عرفان

الإهداء

الفهرس

مقدمة 2

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة.....10

المبحث الاول : ماهية القوة في العلاقات الدولية(المفهوم ، الادوات و الخصائص).....10

المطلب الاول :مفهوم القوة.....10

المطلب الثاني : أدوات القوة و خصائصها.....17

المبحث الثاني : أشكال القوة و دورها في فرض الهيمنة.....22

المطلب الاول :القوة السياسية 22

المطلب الثاني : القوة الاقتصادية.....24

المطلب الثالث : القوة العسكرية و التكنولوجية 25

المبحث الثالث : علاقة القوة و مستثبل العلاقات بين الدولتين 27

المطلب الاول : القوة كوسيلة للدفاع 27

المطلب الثاني : القوة كوسيلة للهجوم و الردع
.....29

المطلب الثالث : القوة كأداة و وسيلة
للهيمنة.....30

الفصل الثاني : التدخل الامريكي لكبح النمو الصيني 32

المبحث الاول : عوامل بناء مكانة الصين في النظام
الدولي.....32

المطلب الاول : المقومات العسكرية و
التكنولوجية.....32

المطلب الثاني : المقومات السياسية و الاجتماعية 32

المطلب الثالث : المقومات الاقتصادية
.....35

المطلب الرابع : المقومات الحضارية و
الثقافية.....37

المبحث الثاني : التدخل الامريكي في القضايا التي تهم
الصين.....40

المطلب الاول : استراتيجية الو.م .أ المستقبلية في شرق اسيا و غرب الهادي
.....40

المطلب الثاني : السياسة الامريكية المنافسة للصين للاستحواذ على مصادر الطاقة (افريقيا و
اسيا نموذجا).....45

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية بين الصين و
الو.م.أ.....48

المطلب الاول: نهاية الهيمنة الامريكية و استمرار الصعود الصيني
.....48

المطلب الثاني : السيناريوهات الامريكية اتجاه القوى الصاعدة.....50

المبحث الرابع : أفاق و تحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي 53

المطلب الاول : أفاق الصعود الصيني في ظل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي.....53

المطلب الثاني :تحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي.....55

خاتمة.....58

قائمة المراجع

ملخص

الفهرس

الحمد لله